جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتطبيق آية الحاكمية على حكام جمهورية نيجيريا المعاصرين: دراسة تفسيرية

ناصر الدين عبد الرحيم
Gombe State University, Nigeria, nasrahim222@gmail.com

أحمد محمد جونغودو
Gombe State University, Nigeria, abuzubair777@gmail.com

عبد العلي محمد إدريس
Gombe State University, Nigeria, abdulaliidris@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.22452/usuluddin.vol47no1.7

ملخص

تمخض عن الاستعمار الذي أطل على نيجيريا في القرنين الماضيين إحلال الأنظمة الوضعية محل الشريعة الإسلامية، ورغم نيلها الاستقلال من المستعمر البريطاني لم تزل تتحاكم إلى تلك الأنظمة المستوردة. نتيجة لهذا الاستمرار ظهرت جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وحكمت على حكامها المعاصرين بالكفر استنادا على قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}(سورة المائدة:٤٤). جاء هذا البحث لبيان الصواب في تنزيل الآية الكريمة على كل هؤلاء الحكام. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلت المقالة إلى أن تنزيل الآية الكريمة على جميع هؤلاء الحكام غير صحيح لاختلاف مواقفهم من الحكم بما أنزل الله. فمنهم من يرى أنه لا يصلح للدولة إلا تلك الأنظمة المستورة وهذا تنطبق عليه الآية، ومنهم من لا يستحل التحاكم إلى تلك الأنظمة ولا ينكر وجوب العمل بما أنزل الله تعالى ولكنه لا يقوم بشيء في تغيير الوضع، وهذا من الفسقة الظلمين، ومنهم صنف أخر يتحاكم إلى هذه الأنظمة اضطرارا ويبذل جهده في استبدالها بالشريعة العادلة مع وجود حواجز وصعوبات في ذلك، وهذا لا يصح تنزيل الآية عليه. واختتم البحث بالوصية بالحذر الشديد في التكفير والخروج على الحكام.

الكلمات الدالة: آية الحاكمية، التكفير، الحكام، الشريعة، نيجيريا

Jamā'ah Ahl al-Sunnah li al-Da'wah wa al-Jihād and the Application of Hakimmiyyah *Verse on Contemporary Nigerian Leaders: An Exegetic Analysis*

Abstract

The Colonisation of Nigeria in the last two centuries gave birth to the replacement of the established Shari'ah order with the imported man-made systems of governance in the country. In spite the fact that the nation had regained its independence from the British colonialists, the

imported systems remained in operation to date. This resulted in the rise of the Jamā'ah Ahl al-Sunnah li al-Da'wah wa al-Jihād movement which declares all contemporary Muslim leaders of Nigeria unbelievers relying on Qur'an 4:44. It is against this background that the study aims at making the Islamic position markedly glaring on the validity of the applying the verse on all the leaders. Using both descriptive and analytic methods, the study realises that the application is erroneous due the variation of the stance of the leaders regarding appliance of Shari'ah in the country. While some of them antagonise its adoption and some accept it but do attempt to enforce it, others do not only advocate for it but also exert efforts towards its enforcement. The verse may be applicable to the first group but not applicable to the remaining. The contribution recommends exercising caution in declaring Muslims unbelievers.

Keywords: *hakimiyyah verses, heresy, Shari'ah, Nigeria*

المقدمة

فقد رُزئت الأمة المسلمة منذ القرن التاسع عشر بسطوة الأعداء عليها عن طريق الاحتلال والاستعمار المباشر، وأسفر عن هذا الاستعمار إسقاط الخلافة الإسلامية وتجزئة العالم الإسلامي إلى دويلات منفصلة، وإلغاء العمل بالشريعة الإلهية العادلة في معظم هذه الدول في جل جوانب الحياة، وإحلال أنظمة مستوردة محلها، ولا زالت هذه الأنظمة معمولة بها إلى يومنا هذا مع حصول هذه الدول على الاستقلال في تيسير شؤونها.

جمهورية نيجيريا الفدرالية من المناطق الإسلامية التي ابتليت بالاحتلال الأوربي في تلك الآونة، ولم يغادر المحتل البريطاني حتى استبدل النظام الشرعي المطبق في أغلب مناطق هذه الدولة الفيحاء بأنظمتها الوضعية من الديموقراطية والعلمانية والقوانين الوضعية. ومع أن أغلب الحكام الذين حكموا نيجيريا من الجنود والمدنيين منذ نيلها الاستقلال مسلمون، ظلوا متشبثين بتلك الأنظمة الموروثة عن بريطانيا بدلا من إعادة الدولة إلى الحكم بالشريعة كما كانت قبل الاحتلال.

تولد من هذا الواقع المرير ظهور جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد في نيجيريا وحكمت على جميع حكامها المعاصرين بالكفر مستندة إلى قوله تعالى في التنزيل الحكيم: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}(سورة المائدة:٤٤).

تهدف هذه المقالة إلى البحث عن مدى صحة تطبيق هذه الآية الكريمة على جميع هؤلاء الحكام من المنظور الشرعي. ونظرا إلى أن القضية متعلقة بآية قرآنية كان من المنطقي البحث عنها في كتب التفسير، ولذا عاد الباحثون إلى المؤلفات التفسيرية في إنجاز هذا البحث.

الدرسات السابقة

بدأت جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد تجذب انتباه الباحثين والكتاب بعد الاشتباكات الدامية التي وقعت بينها وبين رجال الأمن في يوليو ٢٠٠٩م في بعض مناطق شمال نيجيريا. وبعد هذه الحادثة نشرت كتب ومقالات علمية عن الجماعة وعملياتها، أغلبها باللغة الإنجليزية. بعض هذه المنشورات ركز على نشأة الجماعة ومبادئها ونشاطاتها، وعني بعضها بالانتماء الروحي والمصادر الفكري للحركة، ورصد غيرها الآثار التي نجمت عن عملياتها، بينما اهتم نزر قليل منها بدراسة الأدلة التي تتشبث بها الجماعة في تقرير مبادئها وتبرير عملياتها.

وتفيد أغلب المنشورات التي اطلع عليها الباحثون أن الجماعة تأسست علي يد محمد يوسف ومن معه من الشبان المسلمين الذين يقدر عددهم بمائتين في قرية كَنَامَا بولاية يَوْبَي عام ٢٠٠٤. ولما تزايد أتباع محمد يوسف نقل مقر الجماعة إلي مدينة مَيْدُوْغُرِي عاصمة ولاية بَرْنُو.[1] بينما يرى بعض الباحثين أن تاريخ الجماعة أقدم من ذلك حيث ذكروا أنها تأسست على يد شخصين: محمد علي وأبو عمر اللذان درسا خارج الدولة. وقد شرعا في التخطيط السري لتأسيسها في مدينة كَانَو. ولما صار لهما أتباع من الشباب المسلمين المتحمسين اعتزلوا الناس واستقروا بمنطقة قريبة من قرية يُنُوسَارِي بولاية يَوْبِي وأنشآ جماعة باسم ''جماعة طالبان في نيجيريا'' عام ٢٠٠٣م. ولما فطنت الحكومة بهم شتت شملهم

[1] Abdulkareem Mohammed, *The Paradox of Boko Haram*, ed. Mohammed Haruna (Nigeria: Moving Image Limited, Kaduna, 2010), Pp 13-26, and Muibi O. Opeloye, "The Boko Haram Insurgency in Nigeria: A Critical Analysis of the Movement's Ideological Posture and Implications" *International Conference on Humanities, Society and Culture* (ICHSC201) (2012); DOI: 10.7763/IPEDR. 2012. V51.38, 2-3.

وفرقت جمعهم. وبعد ذلك بعام أعاد محمد يوسف إنشاء الجماعة في ثوب جديد باسم ''جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد.''[٢]

كما تفيد الدراسات أن لهذه الجماعة انتماء روحي إلى تنظيم القاعدة وذلك لكثرة استشهاداتها بأقوال رموز القاعدة. ومما يؤكد ذلك أن موسى تَنْكَوْ، الناطق الرسمي باسم الجماعة، أثبت انتماءها إلى تنظيم القاعدة في نشرة هوساوية بإذاعة BBC عام ٢٠١٠. ويرى بعض الباحثين أن هذا قد لا يكون حقا وإنما زعمت الجماعة ذلك لبث الروع بين صفوف رؤساء الدولة ورجال أمنها.[٣]

وبنى بعض المحللين على الأخبار السابقة وغيرها مما تجمع لديهم أن تنظيم القاعدة هو المورد الأساسي والممول الرئيس للحركة، بينما يرى أخرون أن لغير المسلمين من النيجيرين والغربيين يد في تمويل نشاطات الجماعة لتشويه صورة الإسلام والمسلمين وتبرير وصفهم للإسلام بالإرهاب من جانب، وإبعاد المسلمين النيجريين عن التعليم العصري الذي يؤهلهم للمشاركة في سياسة الدولة من جانب آخر.[٤]

ويذكر الباحثون أن مبادئ الحركة ودعوتها تتمحور حول أربع قضايا: أولها تحريم تعلم العلوم العصرية (العلوم الغربية) بدعوى أنها تتعارض مع تعاليم الإسلام. ولشدة تركيزها على هذه النقطية اشتهرت الجماعة باسم "بوكو حرام" Boko Haram أي التعليم الغربي حرام. وثانيها تكفير جميع حكام نيجيريا لعدم تطبيقهم الشريعة، وثالثها تكفير كل من

---

[2] Kyari Mohammed, "The Message and Methods of Boko Haram", in *Boko Haram: Islamism, Politics, Security and the State in Nigeria*, ed. Marc-Antoine Pérouse de Montclos (Netherlands: Ipskamp Drukkers, Enschede, 2014), Vol. 2, 9-32 and AbdulGaniy, R. and Rabiu, A. A. "The Nexus between the Khawarij Theological Misconception of Faith (Iman) and Boko Haram Insugency" ,*Journal of University Scholars in Religious* (JUSREL), Issue 7 (September, 2017), 25-28.

[3] Aḥmad Murtaḍā, "Boko Haram: Nasha'atuhā, Mabādithuhā wa A'māluhā fī Nigeria", *Majallah al-Qirā'at al-Lughah al-'Arabiyyah wa al-Dirāsāt al-Islāmiyyah fī Afriqiyyā* (2012), 24.

[4] See Aḥmad Murtaḍā, "Boko Haram: Nasha'atuhā, Mabādithuhā wa A'māluhā fī Nigeria", *Majallah al-Qirā'at al-Lughah al-'Arabiyyah wa al-Dirāsāt al-Islāmiyyah fī Afriqiyyā* (2012), 23.

تعاون مع حكومة نيجيريا من الجند والشرطة والموظفين والسياسيين، ورابعها أن تطبيق الشريعة لا يحصل إلا بالسلاح والمواجهة لإزالة الحكومة الظالمة.[٥]

ويرى عبد الرحيم أن من أهم الأسباب التي ساهمت في سرعة تقبل الشباب لعقيدة هذه الجماعة تبني جمهورية نيجيريا مبادئ العلمانية في السياسة والتربية والتعليم، وتخليها عن تنظيم وإدارة المدارس والمؤسسات الدينية والشؤون الإرشادية، فأصبح الباب مفتوحا لترويج المناهج الدراسية المشبوهة، إضافة إلى جور الحكام وفساد نظام القضاء وغيره من النظم الأمنية والمدنية والإدارية، وسوء الحالة الاقتصادية وفشو الفقر والبطالة، وقصور بعض الأسر في القيام بواجباتها التربوية والتعليمية والغذائية تجاه أبنائها، وما يحيط ببعضها من المشكلات كالطلاق والغياب الطويل للأب عن البيت وضيق المأوى، ومخالفة منهج السلف في الطلب والتلقي والاستدلال، والتعالم والإعجاب بالرأي، والتقليد الأعمى للأشخاص، وتقديس الآراء وإنزالها منزلة النصوص، والجهل بالواقع وعدم رعاية مقاصد الشريعة في الأحكام والأفعال، وإسراف بعض الخطباء والواعظين في تصوير فساد الأوضاع ومخالفتها للدين من غير رسم سبيل لائق للتعامل معها أو إصلاحها، والسطحية والتبسيط المخل في دراسة القضايا ومعالجة الأمور.[٦]

حكام جمهورية نيجيريا المعاصرين والعمل بالشريعة الإسلامية

أسفر عن الجهاد الذي تزعمه الشيخ عثمان بن فودي في أوائل القرن التاسع عشر عن تأسيس دولة إسلامية في غرب إفريقيا. وقد اشتملت هذه الدولة على مساحة ضخمة في غرب إفراقيا بما فيها منطقة شمالي نيجيريا وبعض أنحاء جنوبها. ولما وصل المستعمر الإنجليزي إلى هذه المنطقة في أوائل القرن العشرين أدركها على نظام إسلامي شامل لجميع نواحي

[5] Safiyanu Ishiaku, "Boko Haram Movement in Nigeria: An Assessment", *Journal of Islamic Sciences and Muslim Development,* Series 13 & 14 (November 2015& April 2016), 3-5.

[6] Naṣr al-Dīn ʻAbd al-Raḥīm, "Dūrr al-ʻUlamāʼ fī Mukafaḥah al-Inḥirāf al-Fikr al-Muʻāṣir fī Nigeria", *Majallah Dirāsah al-Adyān* 3, (May 2018), 34-36.

الحياة. ولم يُعِد المستعمرون لنيجيريا استقلالها المسلوبة عام ١٩٦٠م إلا بعد ما استبدلوا الشريعة بأنظمتهم الغربية من الديموقراطية والعلمانية والقوانين الوضعية.[٧]

بعد حصولها على الاستقلال، تبنت نيجيريا النظام الفدرالي المتكون من حكومة فدرالي وحكومات ولائية. بلغت ولاياتها اليوم ستا وثلاثين. للحكومة الفدرالية مجلس تنفيذي تحت زعامة رئيس الدولة وبرلمان وطني متكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ولكل ولاية حكومة تتكون من مجلس تنفيذي تحت رياسة حاكم الولاية ومجلس تشريعي ولائي، وتتمتع كل ولاية بحق سن ما يلائم أوضاعها من القوانين ما لم يخرج عما سمح به الدستور الفدرالي. وقد تعاقب على عرش الحكم في نيجيريا على المستوى الوطني والولائي حكام عديدة، أغلبهم من المسلمين. ويمكن تصنيف المعاصرين منهم من حيث رغبتهم في إعادة النظام إلى مساره قبل الاحتلال إلى أصناف بناء على ما يبدو من أقوالهم وتصرفاتهم.

منهم صنف يرفض فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية إما لأنه ينتهج سياسة فصل الدين عن الدولة لتأثره بالنفوذ العلماني في أجهزة الإعلام والمؤسسات التربوية والدولية، وإما لأنه يخاف من أن يؤدي تطبيق الشريعة إلى التأخر والتخلف لجهله بحقيقة الشريعة الإسلامية وعدم ثقته في أحكامها وقدرتها على مواكبة التطور وتنظيم أحوال المجتمعات والوفاء بحاجات الناس وحل مشاكلهم، أو لخوفه من أن يجر عليه تطبيق الشريعة غضب الدول الغربية أو يثير الفتن الطائفية الداخلية والرأي العام الغربي قبله، وكثيرا ما يردد بعض أفراد هذا الفريق مقولة ''لا يصلح لهذه الدولة إلا الديموقراطية.''

والصنف الثاني من هولاء الحكام يقر بوجوب العمل بالشريعة ولا ينكر أنها أصلح للبشر من غيرها، ويمكنه تطبيق أحكام الشرع أو بعض أجزائها فيما تحت رعايته، ولكنه آثر الاستمرار على العمل بالأنظمة الوضعية إما لعلمه أن تطبيق الشريعة يسد أمامه أبواب الغش والاستغلال وغيرهما من المعاملات المحرمة في الشرع، أو لغير ذلك من من أغراض الدنيا، وكلما نودي إلى تطبيق الشريعة في سلطنته تدرأ بأعذار تافهة.

والصنف منهم يرغب في العمل بالشريعة الغراء، ويؤمن بلزوم تطبيقها، ويثق بصلاحيتها للماضي والحاضر والمستقبل وقدرتها على النهوض بالإنسانية ومواكبة التطور

---

7 Jama'ah Naṣr al-Islām, *Fahm al-Shari'ah fī Nigeria*, ed. Ya'qūb Muḥammad wa Akharūn (Abadan, Iran: Sharīkah Spectrum, 2001), 1:7-8

والوفاء بحاجات المجتمعات وحل مشاكل البشرية، بيد أن العقبات النظامية والحواجز القانونية والعراقيل السياسية التي وضعها المستعمرون وعملاؤهم للحيلولة بين المسلمين وبين عودتهم إلى تطبيق أحكام الله عز وجل تمنعهم من استبدال الأنظمة الوضعية بالنظام الرباني، ومع ذلك فقد عمد بعض هؤلاء إلى طرح تغييرات تتوافق وتعالم الإسلام في شؤون التربية والتعليم والاقتصاد وغيرها، وإن لم يعلنوا تطبيقهم للشريعة صراحة. بل من هولاء من ضرب صفحا عن تلك الحواجز والعراقيل وأعلن العمل بالشريعة الإسلامية في ولاياته، مثل الحاكم أحمد ثاني بكورا، حاكم ولاية زنفرا، فهو أول من سار على هذا الدرب عام ١٩٩٩م. واقتفى أثره بعض حكام ولايات شمال نيجيريا، ولا زالت هذه الولايات تقر بتبني الشريعة، وإن كانت هذه المحاولات لا تخلوا من خلال وملاحظات ليس هذا محل بيانها، ولكنها على الأقل تنبئ بموقف هؤلاء الحكام من العمل بالشريعة.

جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وموقفها من حكام نيجيريا المعاصرين

ظهرت جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد في شمالي شرق نيجيريا في أوائل القرن الواحد والعشرين بزعامة مؤسسها محمد يوسف الذي كان متشيعا في بداية أمره.[٨] وتؤمن هذه الجماعة بكفر حكام نيجيريا المعاصرين بلا استثناء لعزوفهم عن تطبيق الشريعة الإسلامية كما زعمت. يقول زعيمها الحالي، أبوبكر شَيْكَوْ، في إحدى رسائله المرئية إلى حكام الدولة: ''أتظنون أنكم مسلمون، أثبتم القوانين الوضعية في بلدانكم وحكمتم بها، وتركتم أحكام القرآن، وتحكمون بأحكام أُوباما وبَانْكِيمَوْن، وتظنون بذلك أنكم مسلمون، أنتم كفار ولو صليتم وصمتم وأخرجتم الزكاة وحججتم ...''

وترى الجماعة وجوب الخروج علي هؤلاء الحكام وقتالهم، كما تحكم بتحريم التعاون معهم والتوظف تحتهم، بل أفتى زعماء هذه الجماعة بكفر كل من لا يعتقد خروج أولئك الحكام من الإسلام، ومن لم يخرج عليهم ويقاتلهم، وكذلك كفر من تعاون معهم أو توظف تحتهم أو التزم بالقوانين التي يسنونها.[٩]

---

[8] Aḥmad Murtaḍā, "Boko Haram: Nasha'atuhā, Mabādithuhā wa A'māluhā fī Nigeria", 12-25.

[9] Hadhihi al-ma'lumātma'khudhah min majmu'ah ashraṭah masmu'ah wamar'iyah li Muḥammad Yūsuf wa khalifatuhu Abu Bakar Shaykau.

وقد استغل محمد يوسف الحماسة المفرطة الخالية عن الفهم الصحيح للدين لدي بعض الشباب، إضافة إلى سوء الحالة السياسية والاقتصادية السائدة في نيجيريا وما يجاورها من الدول في بث هذه الفكرة، ولم يلبث أن اغتر به بعض الشباب المتحمسين، جلهم من ولايتي بَرْنَوْ ويَوْبَيْ، فأسس حركته هذه وأنشأ لها المقر الرئيس الذي أسماه ''مركز ابن تيمية'' في مدينة مَيْدُغُرِي. وأصبح هذا المركز منطلق نشر الفكر التكفيري في هذه الدولة وجوارها، وأخذ أتباعها والمتعاطفون معها في ازدياد يوما بعد يوم لقدرة محمد يوسف على تحريف الحقائق وتسمية الأشياء بغير مسمياتها الحقيقية، كما صار المركز مأوى اللاجئين والمشردين والمنبوذين من أتباع الجماعة. وأصبحت الجماعة تتمرد علي الحكومة وتهددها وموظفيها، سيما رجال الأمن من الشرطة والجند وغيرهم.

في مطلع عام ٢٠٠٩م. أدت محاولات الشرطة لإلقاء القبض على الممتنعين من الالتزام بقوانين الدولة من أعضاء الجماعة إلى نشوب اشتباكات دامية بين الشرطة النيجيرية وأتباع الجماعة مما أسفر عن قتل وجرح واعتقال بعض أعضاء الجماعة. وفي شعبان ١٤٣٠هـ/يوليو ٢٠٠٩م أعلنت الجماعة ما سمته ''الجهاد ضد حكومة نيجيريا.'' أسفرت تلك المواجهة الدامية عن مقتل محمد يوسف وعدة من أتباعه. ومن هذه الحادثة انقلبت الجماعة، تحت قيادة أبي بكر شيكو، إلى حركة مسلحة مدمرة، حيث شرعت في شن هجمات انتحارية وزرع القنابل والمتفجرات في مباني الحكومة ومقرات رجال الأمن والمدارس والمعاهد العلمية والأسواق والمحطات والمستشفيات والمساجد والكنائس وغيرها من أماكن تجمع الناس. وتسربت هذه العمليات الإجرامية إلى الدول المجاورة لنيجيريا من النيجر وتشاد وكاميرون. وراح ضحاياها آلاف من أتباع الجماعة ورجال الأمن والمدنيين من الرجال والنساء والكبار والصغار من المسلمين وغيرهم. وخسرت الدولة أموالا طائلة، إضافة إلى نزوح ملايين من مساكنهم وبلدانهم.

ضيَّقت حكومة نيجيريا، وخصوصا حكومة رئيسها الحالي محمد بُخارِي، الخناق على هذه الجماعة، وقلصت من أنشطتها المشبوهة، وخففت من أعمالها الإجرامية. وغدا أتباعها بين قتيل وسجين وشريد ومنبوذ ومُخْتَف، فلا هُم أقاموا الدِّين ولا هم أقاموا الدنيا.

أقوال المفسرون في تأويل الآية الكريمة

بعد مطالعة ما أمكن من كتب التفسير، توصلت الدراسة إلى أن للسادة المفسرين في بيان من تتناوله الآية الكريمة سبعة أقول مبثوثة في صفحات كتبهم. وفيما يلي خلاصة هذه الأقوال مع إردافها بنصوص ذويها والإحالة إلى مظانها بغية الموضوعية في البحث:

القول الأول: أن هذه الآية لا تتناول إلا الكفار وبالأخص اليهود. وبه قال البراء بن عازب وحذيفة بن اليمان وأبو مجلز وأبي صالح والضحاك وعكرمة وقتادة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. قال البراء بن عازب رضي الله عنه: ''أنزل الله {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [سورة المائدة: ٤٤]، {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [سورة المائدة: ٤٥]، {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [سورة المائدة: ٤٧]، في الكافرين كلها.''[10] وقال أبو صالح: ''الثلاث الآيات التي في المائدة ليس في أهل الإسلام منها شيءٌ، هي في الكفار.''[11] وقال قتادة وضحاك: ''نزلت هذه الآيات الثلاث في اليهود دون من أساء من هذه الأمة.''[12] ولما سئل أبي مجلز عن الآيات الثلاث قال: ''أنزلت في اليهود والنصارى وأهل الشرك.''[13] وقال حذيفة لما سئل عن الآية: ''نعم، الإخوة لكم بنو إسرائيل، إن كانت لكم كل حلوة، ولهم كل مرة، ولتسلكن طريقهم قدى الشِّراك.''[14] وقال عكرمة: ''هؤلاء الآيات في أهل الكتاب.''[15] وروي أن رجلا ذكر الآيات الثلاث عند عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن

---

10 Abū Ja'far Muḥammad bin Jarīr al-Ṭabarī, *Jāmi' al-Bayān fī Ta'wīl Ay Al-Qur'ān*, taḥqīq: Aḥmad Muhāmmad Shākir (ed. 1, n.p.: Mawsu'ah al-Risālah, 2000), 10: 346 wa Muslim, Kitāb al-Ḥudūd, Bab Rajm al-Ḥudūdahl al-Dhimmah fī al-Zinā, raqm ḥadīth 1700. See Muslim bin Ḥajjāj al-Naysābūrī, *al-Saḥīḥ,* taḥqīq: Muḥammad Fū'ad 'Abd al-Bāqī (Beirut: Dār al-Iḥyā' al-Turath al-'Arabiyy, n.d.), 3:1327.

11 Al-Ṭabarī, *Jāmi' al-Bayān,* 1: 346

12 Abū Muḥammad al-Husayn bin Mas'ūd al-Baghawī, *Ma'ālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qur'ān,* taḥqīq: Muḥammad 'Abd Allāh al-Namr wa 'Uthmān Jam'ah Ḍamriyah wa Sulaymān Muslim al-Harsh (n.p.: DārṬaybah, 1997) 3: 61.

13 Al-Ṭabarī, *Jāmi' al-Bayān,* 1: 347

14 Muḥammad bin Yūsuf bin 'Alī bin Ḥayyān, *al-Baḥr al-Muḥīṭfī al-Tafsīr*, taḥqīq: Ṣiddiqī Muḥammad Jamīl (Beirut: Dāral-Fikr, 1999), 4: 269.

15 Ibn Ḥayyān, *al-Baḥr al-Muḥīṭfī al-Tafsīr*, 4: 269.

مسعود، فقال: ''أمَا والله إن كثيرًا من الناس يتأولون هؤلاء الآيات على ما لم ينزلنَ عليه، وما أُنزلن إلا في حيين من يهود.''[١٦]

وهذا اختيار الطبري والقرطبي. قال الطبري بعد ذكره أقوال العلماء في الآية: ''وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب، قول من قال: نزلت هذه الآيات في كفار أهل الكتاب، لأن ما قبلها وما بعدها من الآيات فيهم نزلت، وهم المعنيون بها. وهذه الآيات سياق الخبر عنهم، فكونها خبرا عنهم أولى.''[١٧] وقال القرطبي بعد ترجيحه لهذا القول: ''وعلى هذا المعظم.''[١٨]

القول الثاني: أن المعني بها من ترك الحكم بشرع الله تعالى في جميع الأمور، وهذا محكي عن الكناني. قال الإمام البغوي: ''وسئل عبد العزيز بن يحيى الكناني عن هذه الآيات، فقال: إنها تقع على جميع ما أنزل الله لا على بعضه، وكل من لم يحكم بجميع ما أنزل الله فهو كافر ظالم فاسق، فأما من حكم بما أنزل الله من التوحيد وترك الشرك، ثم لم يحكم ببعض ما أنزل الله من الشرائع لم يستوجب حكم هذه الآيات. ''[١٩]

القول الثالث: أنه عنى بالكافرين أهل الإسلام، وبالظالمين اليهود، وبالفاسقين النصارى. وبهذا قال جابر بن زيد وابن أبي زائدة وابن شبرمة والشعبي وهو رواية عن ابن عباس رضي الله عنها.[٢٠] وهذا اختيار القاضي أَبِي بكر بن العربِي، وعلق عليه قائلا:''لأنه ظاهر الآيات.''[٢١]

القول الرابع: أن الآيات عامة في جميع الناس، مسلميهم وكفارهم، والكفر على ظاهره، وهذا منسوب إلى ابن مسعود وإبراهيم النخعي وعلقمة ومسروق والسدي والحسن البصري في رواية عنه. يروى عن علقمة ومسروق: أنهما سألا ابن مسعود عن الرشوة،

---

16 Ibn Ḥayyān, *al-Baḥr al-Muḥīṭfī al-Tafsīr*, 4: 269.

17 Al-Ṭabarī, *Jāmi' al-Bayān,*1:358.

18 Muḥammad bin Aḥmad bin Abī Bakr al-Qurṭubī, *al-Jāmi' al-Aḥkām al-Qur'ān,* taḥqīq: Aḥmad Al-Bardūnī wa Ibrāhīm (al-Qāhirah: DārKutub al-Miṣriyyah, 1964), 6:190.

19 Al-Baghawī, *Ma'ālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qur'ān,* 3:61.

20 Abū Bakr Muḥammad bin Abd 'Allāh Ibn al-'Arabī, *Aḥkām al-Qur'ān*, taḥqīq: Muḥammad 'Abd al-Qādir 'Atā' (ed.3, Beirut: DārKutub al-'Ilmiyyah, 2003), 2:127.

21 Ibn al-'Arabī, *Aḥkām al-Qur'ān*, 2:127.

فقال: من السحت. قال: فقالا أفي الحكم؟ قال: ذاك الكفر! ثم تلا هذه الآية: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون).[٢٢] وقال إبراهيم: ''نزلت هذه الآيات في بني إسرائيل، ورَضي لهذه الأمّة بها.''[٢٣] وزاد الحسن: ''وهي علينا واجبة.''[٢٤] وقال السدي: ''ومن لم يحكم بما أنزلت، فتركه عمدا وجار وهو يعلم، فهو من الكافرين.''[٢٥]

القول الخامس: أن الآية عامة تشمل المسلمين وغير المسلمين ولكن عنى بالكفر كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق. وهذا مروي عن ابن عباس وعطاء وطاووس وعلي بن حسين رضي اللّه عنهم. قال ابن عباس: ''إذا فعل ذلك فهو به كفر، وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر، وبكذا وكذا''[٢٦]. وفي رواية عنه ''هي به كفر، وليس كفرًا بالله وملائكته وكتبه ورسله.''[٢٧] وقال عطاء: ''كفر دون كفر، وفسق دون فسق، وظلم دون ظلم.'' وقال طاووس: ''ليس بكفرٍ ينقل عن الملّة.''[٢٨] وقال علي بن حسين رضي اللّه عنهما: ''ليس بكفر شرك ولا ظلم شرك ولا فسق شرك''[٢٩] وهذا اختيار الرازي[٣٠]

القول السادس: يرى بعض المفسرين أنه يجوز أن يكون المعنى: ومن لم يحكم بما أنزل الله فقد فعل فعلا يضاهي أفعال الكفار، ويشبه من أجل ذلك الكافرين قال ابن عباس في رواية: ''ومن لم يحكم بما أنزل اللّه فقد فعل فعلا يضاهي أفعال الكفار.''[٣١]

---

22 Al-Ṭabarī, *Jāmi' al-Bayān,*1:357.
23 Al-Ṭabarī, *Jāmi' al-Bayān,*1:357.
24 Ismā'īl bin 'Umar al-Qarshī, *Tafsīr al-Qur'ān al-'Aẓīm*, taḥqīq: Sāmī bin Muḥammad Salāmah (ed.2, n.p.: DārTaybah, 1999), 3:119.
25 Al-Ṭabarī, *Jāmi' al-Bayān*, 10: 357.
26 Al-Ṭabarī, *Jāmi' al-Bayān*, 10: 356.
27 Muḥammad Jamāl al-Dīn bin Muḥammad Sa'īd bin Qāsim al-Qāsimī, *Maḥāsin al-Ta'wīl,*taḥqīq: Muḥammad Bāsil 'Uyūn al-Sawd (Beirut: Dār al-kutub al-'Ilmiyyah, 2007), 4:147.
28 Muḥammad bin 'Alī bin Muḥammad al-Shawkānī, *Fatḥ al-Qādīr al-Jāmi' bayna Fannī al-Riwāyah wa al-Dirāyah fī al-Tafsīr* (Beirut: Dār Ibn Kathīr, 1993), 2: 52.
29 Abū Bakr Aḥmad bin 'Alī al-Razī al-Jaṣṣāṣ, *Aḥkām al-Qur'ān*, taḥqīq: Muḥammad Ṣādiq al-Qamḥāwī (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turath al-'Arabī, 1984), 4: 93.
30 Fakhr al-Dīn Muḥammad bin 'Umar al-Razī, *Mafātīḥ al-Ghayb* (ed. 3, Beirut: DārIḥyā' al-Turath al-'Arabī, 1999), 12: 368.
31 Al-Qurṭubī, *al-Jāmi' al-Aḥkām al-Qur'ān,* 6:190.

القول السابع: أنها عامة تتناول من لم يحكم بما أنزل الله تعالى منكرا وجاحدا له ومستحلا للحكم بغير ما أنزل الله. وهذا مأثور عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد والحسن وغيرهم. قال ابن عباس رضي الله عنهما: ''من جحد ما أنزل الله فقد كفر. ومن أقرّ به ولم يحكم، فهو ظالم فاسق.''[٣٢] وقال عكرمة: ''إنما يتناول من أنكر بقلبه وجحد بلسانه.''[٣٣]

الجمع والترجيح

بإمعان النظر إلى هذه الأقوال يمكن الخلوص إلى أنها تندرج تحت رأيين رئيسين. أما الرأي الأول فهو أن الآية خاصة بالكفار وهذا مفاد القول الأول والثاني؛ لأن من ترك الحكم بما أنزل الله تعالى في جميع الأمور في العقائد والعبادات والمعاملات ليس من أهل الإيمان أصلا.

وأما الرأي الثاني فهو أنها تعم المسلمين والكفار جميعا، وهذا مفاد بقية الأقوال بيد أن بعضها جاء مطلقا في كفر كل من لم يحكم بما أنزل الله تعالى، وهذا هو المتبادر من القول الثالث والرابع، كما ورد بعضها في عدم كفره على الإطلاق، وهذا هو المتبادر من القول الخامس والسادس، أما القول الأخير فقيد الحكم الوارد في الآية بالإنكار والجحود والاستحلال. وقد نبه السادة المفسرون على أن الأقوال التي تفيد الإطلاق في كفر من ترك الحكم بما أنزل الله لم يقصد أصحابه هذا الإطلاق المتبادر، لأن ذلك مخالف لما عرفوا به من اعتقاد أهل السنة والجماعة، فقد أجمعوا على عدم كفر من ترك الحكم بما أنزل الله متأولا أو جاهلا أو متبعا للهوى، فأقوالهم مقيدة بالقيود المذكورة في القول الأخير بمقتضى اعتقادهم وإن لم يذكروها، ولذا جزم غير واحد من العلماء بأنه لم يقل بكفر تارك الحكم بما أنزل الله في جميع الأحوال إلا الخوارج.[٣٤] وممن نبه على هذا التقييد الإمام الجصاص

---

[32] Al-Ṭabarī, *Jāmi' al-Bayān*, 10: 357.

[33] 'Alā' al-Dīn 'Alī bin Muḥammad bin Ibrāhīm al-Khāzin, *Lubāb al-Ta'wīlfīMa'ānī al-Tanzīl*, taṣḥīḥ: Muḥammad 'Alī Shāhīn (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1989), 2: 48.

[34] Unẓur: Al-Jaṣṣāṣ, *Aḥkām al-Qur'ān,* 4: 94, wa Abū 'Umar Yūsuf bin 'Abd Allāḥ al-Namrī Ibn 'Abd al-Barr, *al-Tamhīd li māfī al-Muwaṭṭā' min al-Ma'ānīwa al-Asānīd,* taḥqīq: Muṣṭafā bin Aḥmad al-'Alawī wa Muḥammad 'Abd al-Kabīr al-Bakrī (al-Maghrib: Wizārah 'Umūm al-Awqāf wa al-Shu'ūn al-Islāmiyyah, 1966), 17:16. Wa Manṣūr bin Muḥammad bin 'Abd al-Jabbār Ibn Aḥmad al-Marwazī al-Sam'anī, *Tafsīr al-Qur'ān*, taḥqīq: Yāsir bin Ibrāhīm wa Ghanīm bin 'Abbās bin Ghanīm (al-Riyāḍ: Dār al-Waṭn, 1997), 2:

حيث قال: ''لا يخلو من أن يكون مراده كفر الشرك والجحود أو كفر النعمة من غير جحود؛ فإن كان المراد جحود حكم الله أو الحكم بغيره مع الإخبار بأنه حكم الله فهذا كفر يخرج عن الملة وفاعله مرتد إن كان قبل ذلك مسلما، وعلى هذا تأوله من قال إنها نزلت في بني إسْرائيل وجرت فينا يعنون أن من جحد منا حكم أو حكم بغير حكم الله ثم قال إن هذا حكم الله فهو كافر كما كفرت بنو إسرائيل حين فعلوا ذلك.''[٣٥] وقال الإمام القرطبي: ''قال ابن مسعود والحسن: هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار أي معتقدا ذلك ومستحلا له.''[٣٦]

وأما الأقوال التي يبدو من ظاهرها عدم كفر من لم يحكم بما أنزل الله على الإطلاق فهي واردة عن ابن عباس — رضي الله عنهما – وبعض تلاميذه في بعض الروايات، وقد وردت مقيدة عنهم في روايات أخرى، فيحمل المطلق على المقيد كما تقتضيه القاعدة. وبهذا نخلص إلى الرأي الثاني. وهذا ما ترجح لدى الباحثين. أما الرأي الأول القائل باختصاص الآية بالكفار والذي مال إليه الإمام الطبري والقرطبي فمرجوح لأمرين:

الأمر الأول: تخصيص بني إسرائيل أو الكفار بالحكم مخالف لقاعدة ''العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.'' قال الرازي معلقا على هذا الرأي: ''وهذا ضعيف لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب''[٣٧]

الأمر الثاني: سياق الآية يحتمل أن يكون قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}(سورة المائدة:٤٤) موجها إلى المسلمين لأنه مسبوق بضمير الخطاب {فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا} ولذا يرى بعض العلماء كما سبق ذكره أنه عنى بـ''الكافرين''، أهل الإسلام، وب''الظالمين'' اليهود، وب''الفاسقين'' النصارى. بل جزم الشنقيطي أن ''الظاهر المتبادر من سياق الآيات أن آية (فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) نازلة في المسلمين؛ لأنه تعالى قال قبلها مخاطبا لمسلمي هذه الأمة: {فَلَا تَخْشَوُا

42, Wa Aḥmad bin ʻAbd al-Ḥalīm al-Ḥaranī Ibn Taymiyyah, *Manhāj al-Sunnah al-Nabawiyyah fī Naqḍ Kalām al-Shīʻahwa al-Qadariyah*, taḥqīq: Muḥammad Rashād Salim (n.p.: Muassasah Qurtubah, 1985), al-maktabah al-Shāmilah, iṣdār 3,51), 5: 64.

35 Al-Jaṣṣāṣ, *Aḥkām al-Qur'ān*, 4: 93.

36 Al-Qurṭubī, *al-Jāmi' al-Aḥkām al-Qur'ān,* 6: 190.

37 Al-Rāzī, Mafātīḥ al-Ghayb, 12:367.

النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا} ثم قال: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} فالخطاب للمسلمين كما هو ظاهر متبادر من سياق الآية."[38] وهذا الذي رجحه كثير من المفسرين كالجصاص[39] وابن العربي[40] والرازي[41]وابن عاشور[42] والشنقيطي[43]

إطلاق الكفر على جميع حكام نيجيريا المعاصرين خطأ في تنزيل الآية

تقدمت الإشارة إلى أن حكام نيجيريا المعاصرين متباينون من حيث مواقفهم من العمل بالشريعة؛ فمنهم من يعمل بالقوانين الوضعية مقتنعا بأنها أحسن وأليق بالعصر من الشريعة الإسلامية أو أنها مساوية لها، ومنهم من يتحاكم إليها وهو يعلم أنه مخالف لحكم الله وأن حكم الله تعالى أولى بالاتباع ولكنه يفعل ذلك اتباعا للهوى ورغبة في الدنيا، ومنهم من اضطر إلى العمل بها لعدم قدرته على تبديلها، إذ سن القوانين على المستوى الوطني أو الولائي في النظام المعمول به في نيجيريا اليوم ليس بيد السلطة التنفيذية، وإنما هو بيد السلطة التشريعية، وما على السلطة التنفيذية إلا التنفيذ، ولعل بعض هؤلاء الرؤساء قبِل السلطة في ظل هذا النظام لتخفيف الضرر الذي يلحق المسلمين إن امتنع عن قبولها ولتبديل ما أمكنه تبديله وإن قل، إذ لو امتنع المسلمون عن المشاركة في إدارة شؤون دولتهم لعدم تطبيقها للشريعة لسيطر عليها غيرهم ولاستعبدوهم، وربما منعوهم من العبادة، ولكن مشاركتهم فيها يساعد في دفع أو تخفيف بعض الأضرار كما يساهم في تحقيق بعض المصالح. ومن كان هذا حاله فهو معذور شرعا بل قد يثاب على اجتهاده وصدق نيته. فتنزيل الآية على مثل هذا الصنف غير صحيح.

أما الصنف الثاني الذي يصر على العمل بهذه الأنظمة المستوردة مع قدرته على استبدالها كلها أو بعضها بحكم الله تعالى، ولكنه لا يستحل عمله هذا، بل يعلم أنه مخالف

---

38 Muḥammad al-Āmīn bin Muḥammad al-Mukhtār al-Shanqīṭī, *Aḍwā' al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qur'ān bi al-Qur'ān* (Beirut: Dār al-Fikr, 1995), 1:407.

39 Al-Jaṣṣāṣ, *Aḥkām al-Qur*'ān, 4: 93.

40 Ibn al-'Arabī, *Aḥkām*, 2: 127.

41 Al-Razī, *Mafātīh al-Ghayb*, 12: 368

42 Muḥammad al-Ṭāhir bin Muḥammad Ibn 'Āshūr, *Taḥrīr al-Ma'nā al-Sadīd wa Tanwīr al-'A'ql al-Jadīd min Tafsīr al-Kitāb al-Majīd* (Tunis: al-Dār al-Tunisiah, 1984), 6: 212.

43 Al-Shanqīṭī, *Aḍwā' al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qur'ān bi al-Qur'ān,* 1:407.

لأمر الشرع وإنما يفعله اتباعا للهوى ورغبة في الدنيا فهو من الفسقة الظالمين، مثله مثل من يتعامل بالربا مع إقراره بأنه حرام.

وأما الصنف الأول فلا شك أن الآية الكريمة تصدق على من كان هذا حاله، ومع ذلك يجب الاحتياط في تكفير المعين والنظر في توفر شروط تكفيره وانتفاع موانعه.

ومما تقدم يتبين أن تنزيل الآية على حكام نيجيريا بأسرهم والحكم عليهم بالكفر خطأ وقع فيه جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد. وقد تولد من هذا الخطأ أخطاء جسيمة أخرى من استباحة دماء الأبرياء وأموالهم وأعراضهم، وترويع الأمناء وتفريق كلمة المسلمين، وتشويه سمعة الإسلام، تضييق الخناق على الدعاة وأنشطتهم الدعوية، وغير ذلك.

الخاتمة

أن حكام نيجيريا المعاصرين تختلف مواقفهم من حيث العمل بالشريعة الربانية العادلة؛ فمنهم من يرغب في تطبيقها ويبذل جهده في إحلالها محل الأنظمة الوضعية السائدة في الدولة منذ حلول الاستعمار فيها، بيد أن الحواجز التي وضعها المستعمرين وغيرهم من أوليائهم النيجيريين تقلص من النجاح المنشود لتلك الجهود. ومنهم من يتمادى في الالتزام بالأنظمة المستوردة ويقر بأنه مخطئ بذلك، ولكنه يفعله اتباعا للهوى وراغبا في الدنيا لا استنكارا واستحلالا. كما أن منهم من يعتقد أن هذه الأنظمة أصلح للدولة والعصر من الشريعة ويرفض الدعوة إلى إعادة العمل بها.

وأن جمهور المفسرين يرون أن حكم آية الحاكمية لا يقتصر على أهل الكتاب، بل يشمل كل من استحل العمل بغير ما أنزل الله ممن يدعي الإسلام، أما من حكم بغير ما أنزل الله اتباعا للهوى من غير استحلال ولا جحود لحكم الله فهو فاسق، وأما من اضطر أو أكره على الحكم بغير ما أنزل الله تعالى وهو كاره لذلك راغب في التحاكم إلى شرع الله فهو معذور.

وأن حكم الآية الكريمة ينطبق على بعض حكام نيجيريا المعاصرين ويتعذر انطباقه على بعضهم الآخر وأن جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد أخطأت في تنزيل الآية الكريمة على جميع حكام نيجيريا المعاصرين من غير رعاية اختلاف مواقفهم.

هذا، وتوصي الورقة بالاحتياط والحذر الشديد في إطلاق الكفر على أعيان المسلمين والتزام منهج سلف هذه الأمة في تكفير الأعيان والتعامل مع الحكام. كما توصي باستشارة أهل العلم الربانيين قبل الإقدام على فعل لا تقتصر عاقبته على من أقدم عليه فحسب، بل يتعدى إلى غيره من المسلمين.

References

‘Abd al-Raḥīm, Naṣr al-Dīn. “Dūrr al-‘Ulamā’ fī Mukafaḥah al-Inḥirāf al-Fikr al-Mu‘āṣir fī Nigeria”, *Majallah Dirāsah al-*Jama‘ah Naṣr al-Islām*, Fahm al-Shari‘ah fī Nigeria*, ed. Ya‘qūb Muḥammad wa Akharūn. Abadan, Iran: Sharīkah Spectrum, 2001.

AbdulGaniy, R. and Rabiu, A. A. “The Nexus between the Khawarij Theological Misconception of Faith (Iman) and Boko Haram Insugency”, *Journal of University Scholars in Religious* (JUSREL), Issue 7 (September, 2017), Pp 25-28.

Aḥmad Murtaḍā. “Boko Haram: Nasha’atuhā, Mabādithuhā wa A’māluhāfī Nigeria”, *Majallah al-Qirā’at al-Lughah al-‘Arabiyyah wa al-Dirāsāt al-Islāmiyyah fī Afriqiyyā* (2012), p. 24.

Al-Baghawī, AbūMuḥammad al-Husayn bin Mas‘ūd. *Ma‘ālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qur’ān,* taḥqīq: Muḥammad ‘AbdAllāh al-Namrwa ‘Uthmān Jam‘ah Ḍamriyah wa Sulaymān Muslim al-Harsh. N.p.: DārṬaybah, 1997.

Al-Jaṣṣāṣ, Abū Bakr Aḥmadbin ‘Alī al-Razī. *Aḥkām al-Qur’ān*, taḥqīq: Muḥammad Ṣādiq al-Qamḥāwī. Beirut: DārIḥyā’ al-Turath al-‘Arabī, 1984.

Al-Khāzin, ‘Alā’ al-Dīn ‘Alī bin Muḥammad bin Ibrāhīm. *Lubāb al-Ta’wīl fī Ma‘ānī al-Tanzīl*, taṣḥīḥ: Muḥammad ‘Alī Shāhīn. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1989.

Al-Qāsimī, Muḥammad Jamāl al-Dīn bin Muḥammad Sa‘īd bin Qāsim. *Maḥāsin al-Ta’wīl,* taḥqīq, Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sawd. Beirut: Dār al-kutub al-‘Ilmiyyah, 2007.

Al-Qurṭubī, Muḥammad bin Aḥmad bin Abī Bakr. *Al-Jāmi‘ al-Aḥkām al-Qur’ān,* taḥqīq: Aḥmad Al-Bardūnī wa Ibrāhīm. Al-Qāhirah: Dār Kutub al-Miṣriyyah, 1964.

Al-Razī, Fakhr al-Dīn Muḥammad bin ‘Umar. *Mafātīḥ al-Ghayb*. Ed. 3, Beirut: DārIḥyā’ al-Turath al-‘Arabī, 1999.

Al-Samʻanī, Manṣūr bin Muḥammad bin ʻAbd al-Jabbār Ibn Aḥmad al-Marwazī.*Tafsīr al-Qur'ān*, taḥqīq: Yāsir bin Ibrāhīm wa Ghanīm bin ʻAbbās bin Ghanīm. Al-Riyāḍ: Dār al-Waṭn, 1997.

Al-Shanqīṭī, Muḥammad al-Āmīn bin Muḥammad al-Mukhtār. *Aḍwā' al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qur'ān bi al-Qur'ān*. Beirut: Dār al-Fikr, 1995.

Al-Shawkānī Muḥammad bin ʻAlī bin Muḥammad. *Fatḥ al-Qādīr al-Jāmiʻ bayna Fannī al-Riwāyah wa al-Dirāyah fī al-Tafsīr.* Beirut: Dār Ibn Kathīr, 1993.

Al-Ṭabarī, Abū Jaʻfar Muḥammad bin Jarīr. *Jāmiʻ al-Bayān fī Ta'wīl Ay Al-Qur'ān*, taḥqīq: Aḥmad Muhāmmad Shākir. Ed. 1, n.p.: Mawsuʻah al-Risālah, 2000.

Ibn ʻAbd al-Barr, Abū ʻUmar Yūsuf bin ʻAbdAllāḥ al-Namrī. *Al-Tamhīd li māfī al-Muwaṭṭā' min al-Maʻānī wa al-Asānīd,* taḥqīq: Muṣṭafā bin Aḥmad al-ʻAlawī wa Muḥammad ʻAbd al-Kabīr al-Bakrī. Al-Maghrib: Wizārah ʻUmūm al-Awqāfwa al-Shu'ūn al-Islāmiyyah, 1966.

Ibn ʻĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir bin Muḥammad.*Taḥrīr al-Maʻnā al-Sadīd wa Tanwīr al-ʻA'ql al-Jadīd min Tafsīr al-Kitāb al-Majīd*. Tunis: al-Dār al-Tunisiah, 1984.

Ibn al-ʻArabī, Abū Bakr Muḥammad bin Abd ʻAllāh .*Aḥkām al-Qur'ān*, taḥqīq: Muḥammad ʻAbd al-Qādir ʻAtā'. Ed.3, Beirut: DārKutub al-ʻIlmiyyah, 2003.

Ibn Ḥayyān Muḥammad bin Yūsuf bin ʻAlī. *al-Baḥr al-Muḥītfī al-Tafsīr*, taḥqīq: Ṣiddiqī Muḥammad Jamīl. Beirut: Dār al-Fikr, 1999.

Ibn Taymiyyah, Aḥmad bin ʻAbd al-Ḥalīm al-Ḥaranī. *Manhāj al-Sunnah al-Nabawiyyah fī Naqḍ Kalām al-Shīʻahwa al-Qadariyah*, taḥqīq: Muḥammad Rashād Salim. N.p.: Muassasah Qurtubah, 1985.

Ismāʻīl bin ʻUmar al-Qarshī, *Tafsīr al-Qur'ān al-ʻAẓīm*, taḥqīq: Sāmī bin Muḥammad Salāmah. Ed.2, n.p.: Dār Taybah, 1999.

Mohammed, Abdulkareem. *The Paradox of Boko Haram*, e.d. Mohammed Haruna. Nigeria: Moving Image Limited, Kaduna, 2010.

Mohammed, Kyari."The Message and Methods of Boko Haram", in *Boko Haram: Islamism, Politics, Security and the State in*

Nigeria, ed. Marc-Antoine Pérouse de Montclos. Netherlands: Ipskamp Drukkers, Ens\chede, 2014), Vol. 2, 9-32.

Muslim bin Ḥajjāj al-Naysābūrī, *al-Saḥīḥ*, taḥqīq: Muḥammad Fū'ad 'Abd al-Bāqī. Beirut: Dār al-Iḥyā' al-Turath al-'Arabiyy, n.d.

O. Opeloye, Muibi. "The Boko Haram Insurgency in Nigeria: A Critical Analysis of the Movement's Ideological Posture and Implications" *International Conference on Humanities, Society and Culture*（ICHSC2012）(2012); DOI: 10.7763/IPEDR. 2012. V51.38, pp 2-3.

Safiyanu Ishiaku, "Boko Haram Movement in Nigeria: An Assessment", *Journal of Islamic Sciences and Muslim Development*, Series 13 & 14 (November 2015 & April 2016).